Mission Permanente
du Royaume du Maroc
Genève

البعثة الدائمة
للمملكة المغربية
جنيف

MR 909

La Mission Permanente du Royaume du Maroc auprès des Organisations Internationales à Genève présente ses compliments au Haut-Commissariat aux Droits de l'Homme – Rapporteur spécial sur la violence contre les femmes et les filles – et a l'honneur de lui faire parvenir, ci-joint, la contribution des autorités compétentes marocaines à l'appel à contributions au rapport du rapporteur spécial sur la violence contre les femmes et les filles à l'Assemblée générale des Nations Unies sur la violence contre les femmes et les filles dans le sport qui sera présenté à l'Assemblée générale des Nations Unies lors de sa 79e session en octobre 2024.

La Mission permanente du Royaume du Maroc auprès des Organisations Internationales à Genève saisit cette occasion pour renouveler au Haut-Commissariat aux Droits de l'Homme – Rapporteur spécial sur la violence contre les femmes et les filles – les assurances de sa très haute considération.

Mission Permanente du Royaume du Maroc ★ Genève

Genève, le 11 avril 2024

Rapporteur spécial sur la violence contre les femmes et les filles
Haut-Commissariat aux Droits de l'Homme
Genève

Ohchr-registry@un.org
hrc-sr-vaw@un.org

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

المندوبية الوزارية المكلفة
بحقوق الإنسان

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵙⵉⵖⵓⵔⵉⵏ ⵙⵉⵏⵉⵙⵜⵉⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

مساهمة المملكة المغربية في تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد النساء والفتيات
حول موضوع "العنف اتجاه النساء والفتيات في الأوساط الرياضية"

أطلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان دعوة للمساهمة في تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد النساء والفتيات الذي سيتم تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول موضوع **"العنف اتجاه النساء والفتيات في الأوساط الرياضة"**. وفيما يلي مساهمة المملكة المغربية في الموضوع:

الأسئلة:

1- ما هي أشكال العنف التي قد تتعرض لها النساء والفتيات في الألعاب فضلاً الرياضية جسديًا ونفسيا، العنف الاقتصادي وعبر الإنترنت والسيطرة القسرية عن الشكل المتطرف من التميز الذي يرقى إلى مستوى العنف؟

2- ما هي حقوق الإنسان للنساء والفتيات في الألعاب الرياضية التي يتم انتهاكها نتيجة لتعرض النساء والفتيات في الألعاب الرياضية للعنف أو لخطر العنف؟

الجواب:

يعتبر العنف ضد النساء من أكثر الظواهر تفشيا في المجتمع، بالنظر إلى انتهاكه لحقوقهن الفردية وحرياتهن الأساسية، وباعتباره تمييزا أو اعتداء على كرامتهن في الحياة؛ ويعد العنف في المجال الرياضي بشكل خاص من بين مظاهر العنف الأكثر انتشارا، سواء من طرف الجمهور الرياضي أو من خلال ممارسة المسؤولين المشرفين على تدبير الشأن الرياضي.

وعلى سبيل المثال، يتوفر المدرب الرياضي على سلطات تأديبية وأخلاقية على اللاعبات، باعتبار أدواره التوجيهية بحكم وظيفته في قاعات التدريب وفي الميدان الرياضي وهو ما يوفر له عادة الحماية من المساءلة أو العقاب.

في هذا السياق، يمكن أن يلجأ المدرب الرياضي إلى العنف اتجاه اللاعبات باستعمال ألفاظ بديئة وإهانات متكررة بدواعي التحفيز، أو في حالة الاعتداء على حرمة الجسد بحجة تقويم عضلات الجسم وأطرافه من أجل حرمان النساء من استقلاليتهن الجسدية. إن بعض مرتكبي هذه الجرائم هم من المدربين والأطباء الرياضيين والطاقم التقني الذي من المفترض فيهم أن يكونوا مصدر ثقة للاعبات واللاعبين، وداعمين أساسيين في مسارهم الاحترافي.

وعلى الرغم من الآثار الوخيمة لهذه التجاوزات، فإن الضحايا يلتزمن الصمت وعدم الإبلاغ عن حوادث العنف أو التمييز على أساس الجنس وعن التحرش الجنسي وحالات الاغتصاب التي يتعرضن لها، وذلك راجع إلى انتمائهن الى أسر محافظة وكذلك راجع إلى عامل

الخوف من تداعيات الإبلاغ عن حوادث العنف والتمييز ضدهن في أماكن العمل، تجنبا لإجراءات انتقامية أو الفصل من العمل أو إلى عرقلة وإنهاء مسيرتهن الرياضية.

علاوة على ذلك، تعاني النساء من الآثار السلبية لظاهرة العنف الرقمي بسبب أنشطتهن الرياضية، حيث برزت العديد من الصفحات والحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي التي تسب وتتنمر على اللاعبات المغربيات، بحيث تعتقد فئة عريضة من رواد هذه الصفحات بأن الفضاء الافتراضي هو مجال مفتوح غير مؤطر قانونيا، ولا يخضع لنفس القوانين المنظمة التي تحكم الفضاءات الواقعية، تُعرّض للمتابعة القانونية في حال ارتكاب خلل أو فعل مشين ضد المجتمع والقانون.

ومن الصور التي يمكن سردها في هذا السياق انتشار مظاهر العنف اللفظي والفضائح الأخلاقية عن طريق الإنترنيت وممارسة الابتزاز ونشر الصور المسيئة إلى الفرد واستخدام التكنولوجيا في فبركة الصور والفيديوهات بهدف إلحاق الأذى النفسي والمعنوي بالضحايا، في حين أن العنف كان ولا يزال حاضرا، إذ أن التطور الملحوظ لوسائل التواصل وشبكات التواصل الاجتماعي هو الذي سمح باستعمال الصور والفيديوهات، التي توثق لجرائم العنف والتمييز والكراهية تجاه النساء بشكل أوسع وعلني.

ويمكن تقديم مثال المنتخب المغربي النسوي لكرة القدم الذي حقق إنجازا مهما في أول مشاركة له في المنافسات الدولية وتأهله إلى الدور الثاني في مباريات كأس العالم للسيدات المقامة في نيوزلندا واستراليا سنة 2023، إذ رغم أن المجتمع المغربي قطع أشواطا مهمة في الاعتراف ومتابعة مختلف الأنشطة الرياضية للنساء، فإنه ما زالت بعض العقليات الذكورية تبخس الإنجازات الرياضية للنساء، فمثلا أصبحت بعض لاعبات كرة القدم النسوية موضوعا للسخرية والتنمر في الفضاء الرقمي، بسبب بعض أشكال الصور النمطية اتجاه المرأة.

الأسئلة:

6- ما هي مسؤوليات الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في منع أعمال العنف ضد النساء والفتيات في الرياضة، بما في ذلك اعتماد تدابير للتحقيق فيها، ومحاسبة المسؤولين عنها، وتقديم المساعدة والحماية للناجين من العنف؟

7- ما هي التدابير التي اتخذتها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية لضمان إمكانية الإبلاغ بفعالية عن حوادث العنف ضد النساء والفتيات في الرياضة، والتحقيق فيها بشكل شامل ومعاقبة مرتكبيها؟

الجواب:

تعمل المملكة المغربية في إطار البرنامج الحكومي 2021-2026 على تعزيز مكانة المرأة داخل المجتمع وعلى محاربة العنف بكل أشكاله ضد النساء والفتيات. حيث تنهج سياسة متكاملة ومندمجة عبر مداخيل ومقاربات متعددة، وتستند في ذلك بالأساس على المرجعيات والمواثيق الدولية المصادق عليها، والوثيقة الدستورية التي كرست حقوق المرأة وعملت على حمايتها، والقوانين الوطنية لاسيما القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء[1]، الذي يجرم العنف الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي، ويجرم التحرش الجنسي مع تشديد العقوبات عليه في حالة ارتكاب الفعل في ظروف معينة ومن طرف أشخاص معينين.

وحسب الحالات موضوع التقرير فإن صفة المعتدي في مجال الرياضة قد يكون ضرف تشديد العقوبة في جرائم العنف المرتكبة ضد من لهم عليهم الولاية أو السلطة أو مكلفين برعايتهم أثناء ممارسة الرياضة والاشراف عليهم، كما أن صفة الضحية تكون ضرف تشديد العقوبة خاصة إذا ارتكب العنف ضد المرأة بسبب جنسها او كانت في وضعية إعاقة أو معروفة بضعف قواها العقلية أو الحالة التي تكون فيها قاصرة.

وقد اتخذت المملكة المغربية مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحقيق بيئة آمنة تحمي الفتيات والنساء من العنف، والعمل على التكفل الفعلي بحالات العنف وتحقيق الحماية الشاملة من جميع أشكال العنف، وتهم هذه التدابير:

- تسهيل ولوج النساء ضحايا العنف إلى الحماية القضائية ومنع استمرار العنف ضدهن من خلال تتبع ومواكبة عمل خلايا التكفل بالنساء بمختلف محاكم المملكة، والتي تتولى مهام الاستقبال والاستماع والدعم والتوجيه لفائدة ضحايا العنف؛

1- منشور بالجريدة الرسمية عدد 6688 بتاريخ 05 يوليوز 2018

- إحداث نظام للشكاية الالكترونية لاستقبال شكايات المواطنين وهي مفتوحة كذلك في وجه شكايات العنف ضد النساء plaintes@pmp.ma؛

- تطوير منصات رقمية أو هاتفية لتلقي شكايات العنف ضد النساء (منصة "كلنا معك" التي أحدثت من أجل تلقي شكايات النساء ضحايا العنف على الخط الهاتفي 8350 وعلى التطبيقية الالكترونية المرتبطة به)؛

- تعزيز التعريف بآليات الإبلاغ عن حالات العنف ضد الطالبات، ولا سيما المنصة الرقمية للتبليغ عن العنف stoplaviolence.sante.gov.ma؛

- تعميم وحدات الدعم النفسي وخلايا الوساطة المتواجدة على مستوى المؤسسات والأحياء الجامعية وتحديد مجالات تدخلها (الاستقبال، الاستماع، الدعم، التوجيه، المرافقة)؛

- تعريف الطالبات والطلبة بالقانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء وضمان تطبيق مواده في الوسط الجامعي وإخضاع جميع المذنبين للجزاءات في حال ثبوت إدانتهم أو تورطهم في حالات العنف ضد النساء والفتيات في الأوساط الرياضية؛

السؤال:

8- إلى أي مدى يتم إشراك النساء والفتيات في الرياضة، وكذلك الجمعيات التي تمثلهن، والتشاور معهم بشكل فعال في تصميم وتنفيذ السياسات التي تهدف إلى إنهاء التمييز الشديد والعنف ضد النساء والفتيات في الرياضة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؟

الجواب:

تسعى المملكة إلى دعم مختلف الرياضات النسائية وخلق أكبر عدد من الفرص الممكنة لمشاركة الطالبات على قدم المساواة في مختلف البطولات الرياضية سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وقد عرف الموسم الرياضي 2022-2023 على سبيل المثال مشاركة مكثفة للطالبات في عدد من البطولات الرياضية الوطنية والدولية نذكر منها:

- البطولة الوطنية الجامعية للمنتخبات في كرة الصالات إناثاً وذكوراً؛
- البطولة الوطنية الجامعية للمنتخبات في كرة السلة وكرة اليد والكرة الطائرة إناثاً وذكوراً؛
- البطولة الوطنية الجامعية للألعاب الفردية إناثاً وذكوراً؛
- البطولة الوطنية الجامعية لألعاب القوى إناثاً وذكوراً؛
- كأس العرش للأحياء الجامعية في كرة القدم المصغرة وكرة السلة 3*3 إناثاً وذكوراً؛
- المشاركة في البطولة العالمية الجامعية للعدو الريفي التي أقيمت بمدينة أفيرو بالبرتغال.

كما تجدر الإشارة إلى أن الجامعة الملكية للرياضة الجامعية تضم في عضويتها مجموعة من الأطر النسائية المسيرة، إلى جانب مدربات متخصصات في مختلف الرياضات النسائية سواء بالمؤسسات أو الأحياء الجامعية استفدن من عدة تكوينات في مجال التدبير والتأطير الرياضي، إلى جانب توقيع مجموعة من الشراكات الفاعلة والهادفة في مجال الرياضة للنساء نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- جمعية المرأة **"إنجازات وقيم"** التي ترأسها البطلة الأولمبية العالمية نزهة بيدوان حيث أعطيت الانطلاقة بهذه المناسبة لمراطون نسوي شاركت فيه الموظفات وعاملات النظافة إلى جانب الطالبات؛
- جمعية الاتحاد الرياضي يعقوب المنصور **"رياضة للجميع"** الذي يرأسها السيد عبد المجيد مجدوب التي تهدف إلى وضع برنامج رياضي خاص لفائدة الطالبات القاطنات بالأحياء الجامعية؛
- الجمعية المغربية للإعلاميين الرياضيين التي يرأسها السيد عبد الحميد رحيمي من أجل تكوين الطالبات في مجال الصحافة الرياضية.

السؤال:

9- يرجى تقديم أمثلة على الممارسات الجيدة التي اعتمدتها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في مجال الرياضة ؟

الجواب:

تم تنظيم النسخة الثالثة من الأسبوع الوطني للصحة الجامعية حول موضوع **"مكافحة العنف بالوسط الجامعي"** وذلك في الفترة الممتدة ما بين 04 و09 دجنبر 2023، تحت شعار **"جميعا من أجل حياة طلابية بدون عنف"**، شملت هذه الحملة القضاء على جميع أنواع العنف الذي يمكن أن تتعرض له الطالبة أو الموظفة داخل الوسط الجامعي، بما في ذلك الأوساط الرياضية، وقد هدف هذا الأسبوع إلى رفع مستوى الوعي لدى الطالبات والطلبة حول ظاهرة العنف وتجلياته المختلفة في الوسط الجامعي، من خلال تنظيم مجموعة من الفعاليات على مستوى المؤسسات والأحياء الجامعية ومراكز الشباب، نذكر منها:

- **على المستوى الوطني، تم:**

- تخصيص برنامج المنتدى الوطني للمساعدات والمساعدين الاجتماعين لسنة 2023 لمناقشة موضوع **"العنف المبني على النوع لدى الشباب في الوسط الجامعي"**؛
- تنظيم ورشات عمل تشاركية للطالبات والطلبة على مستوى الجامعات لإعداد محتويات ودعامات توعوية حول مكافحة العنف؛
- تنظيم ورشة للتحسيس حول ظاهرة الزواج المبكر وزواج القاصرات .

- **على المستوى الجهوي والمحلي:**

- تنظيم حصص للتوعية والتحسيس لفائدة الطالبات والطلبة حول ثقافة مناهضة العنف من خلال المحاور التالية:
  - ✓ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛
  - ✓ التسامح والاحترام ونبذ العنف والتعصب؛
  - ✓ العنف وتجلياته وعواقبه الوخيمة؛
  - ✓ الوقاية من العنف والتحرش.
- تنظيم ورشات تثقيفية وتربوية وورشات للابتكار مع الطالبات والطلبة حول موضوع العنف بالتعاون مع الجمعيات الموضوعاتية (مسرحيات، رسم، موسيقى، رياضة، مسابقات متنوعة وطنية ومحلية...)؛
- تنظيم ندوات، موائد مستديرة، وحلقات نقاش حول ظاهرة العنف في الوسط الجامعي وطرق مكافحته وكيفية علاجه؛
- تنظيم أنشطة لدعم الكفايات النفسية الاجتماعية للطالبات والطلبة خاصة في مهارات تدبير التوتر وحل المشاكل والتواصل الفعال؛
- إدماج خدمات الإنصات لحالات العنف لدى الطلبة على مستوى وحدات الإنصات والتوجيه تحت إشراف المساعدات والمساعدين الاجتماعيين العاملين بالوحدات المندمجة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف المتواجدة بمستشفيات المملكة والمساعدين الاجتماعيين التابعين لقطاع التعليم العالي؛
- تنظيم ندوات لفائدة الأطر الصحية حول ظاهرة العنف لدى الشباب، وتداعياتها على الصحة، والرفاه، وآليات التتبع، والتكفل؛
- تخصيص مستودعات لتبديل الملابس وحمامات ومرافق صحية مجهزة خاصة بالإناث بجميع المركبات الرياضية المتواجدة بالأحياء الجامعية وصالات اللياقة البدنية.

السؤال:

11- يرجى تقديم توصيات بشأن كيفية منع العنف ضد النساء والفتيات في الرياضة وما الذي يجب القيام به للاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الناجين من هذا العنف؟

الجواب:

يقترح في هذا الباب، وضع خطة عمل بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني المختصة بمناهضة العنف في الأوساط الرياضية تتضمن الإجراءات التالية:

- **التوعية والتثقيف:**

- تنظيم حملات توعية وتثقيف موجهة للطالبات حول حقوقهن وكيفية التصدي للعنف؛
- تنظيم حملات توعية موجهة للرياضيين والمدربين والجماهير حول مخاطر العنف وكيفية التصدي له عبر استخدام وسائل الإعلام وورش العمل والمحاضرات لنشر الوعي؛
- تنظيم حملات للحد من الصور النمطية اتجاه المرأة والتصدي لكافة أشكال العنف ضدها؛
- إدراج سياسات مؤسساتية مكافحة للعنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن الأنظمة الداخلية للمؤسسات والأحياء الجامعية؛
- تعميم وحدات الإنصات والتواصل على مستوى المؤسسات والأحياء الجامعية للاستماع إلى حالات العنف الرياضي والتكفل بها تحت إشراف المساعدات والمساعدين الطبيين الاجتماعيين التابعين لوزارة الصحة أو قطاع التعليم العالي؛

- **تدريب وتثقيف المسؤولين الرياضيين:** تكوين المدربين الرياضيين والإداريين العاملين في مجال الرياضة بالمؤسسات والأحياء الجامعية حول كيفية التعامل مع حالات العنف وطرق التصدي لها، بحيث تكون لديهم القدرة على التعرف على علامات العنف وكيفية التصرف بفعالية أمام أي نوع من أنواع العنف الموجه ضد الطالبات سواء الممارسات للرياضة أو المشجعات أو العاملات في هذا المجال.
- **إنشاء آليات للإبلاغ والتبليغ:** توفير آليات فعالة للطالبات بالتنسيق مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية للإبلاغ عن حالات العنف في الأوساط الرياضية والتحقيق فيها؛
- **التشجيع على الإبلاغ والدعم للضحايا:** تشجيع الرياضيين والجماهير على إبلاغ الجهات المختصة عند مشاهدة حدوث عنف ضد الطالبات في الملاعب واتخاذ تدابير تشريعية لحماية المبلغين والشهود عن حالات العنف؛
- **تشديد العقوبات:** تطبيق عقوبات رادعة على المرتكبين للعنف من أجل الحد من هذه الآفة الاجتماعية؛
- **التضامن مع الناجيات:** تقديم الدعم النفسي والقانوي للطالبات اللواتي تعرضن للعنف؛
- **تعزيز الدور النسائي في الرياضة:** تشجيع مشاركة النساء في الأنشطة الرياضية والإدارة والتدريب الرياضي وتمكينهن من الدور القيادي؛
- **الانفتاح على منظمات المجتمع المدني:** خاصة الجمعيات العاملة في مجال مناهضة العنف ضد النساء، وكذا مع اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء بضحايا العنف، وخلق شراكات للتعاون من أجل القضاء على العنف في الأوساط الرياضية بالجامعات المغربية.